العقد فلا يجب لها شيء ظاهره ولو بالموت ولا مخالص من
الزوج الا بالغرامة منه او بطلاق باختياره وانما له نقل
وليس لها طلب المهر قبله لان نفي القدرة البلغ من
نفي الطلب ح واقرار الابوين مقبول قبل النكاح
لا بعده ش يعني ان اباه الزوج والزوجة الصغيرين
اذا تحاكما قبل عقد النكاح على ان ولديهما احوان
من الرضاع فان اقرارهما يقبل ويصح النكاح ان وقع
فان كان اقرار الابوين بذلك بعد عقد النكاح فان
ذلك لا يقبل منهما والنكاح ثابت بين الزوجين
وحكمه السيجيء بين كالصغيرين كما هو ظاهر ما لابن
عرفة اما الكبيران غير السفيهين فحكمهما معهما كالبالغين
ثم ان قوله الابوين يشمل اباه واباها وابا احدهما
وام الحر ولا يشمل ام كل وبرجل هذا في قوله وبامرأتين
ان قلت ح كيف تقول ابن احدهما ولا يقبل منه انه اراد
الاعتذار ش التشبيه تام اي فيقبل اقرار ابن
احدهما حيث كان ولد غير بالغ وكان اقراره قبل
النكاح لا بعده فلو قال اباك اردت بقولي قبل
النكاح الاعتذار لعدم ارادة النكاح فانه لا يقبل منه
اذا اراد النكاح بعد ذلك ابن القاسم وان بنا لحاق فرق
بينهما وظاهره ولو لم ينزل العقد بان رشد الولد
وعقد لنفسه وهو لذكر على احد القولين وعلى
الخرشي ابن الحاجب ح بخلاف ام احدهما فالتتره
ش يعني انه ام احدهما اذا قالت قبل عقد النكاح
هذا رضيع مع ابنتي فانه يستحب التتره فقط
وليست كالاب ولو كانت وصية خلافا لابي اسحاق

قال

قال لانها تخبر ح كالمقر للنكاح فكانت كالاب واما امهاتهما
فسيأتي ح وثبت برجل وامرأة وبامرأتين ان فشا قبل
العقد ش يعني ان الرضاع يثبت بين الزوجين بشهادة
رجل وعدلتين والحلف في ذلك ويثبت ايضا بشهادة
رجل وامرأة بريدان كان ذلك فاشيا قبل العقد
وسواء كانتا امهاتهما او اجنبيتين قاله ابو الحسن لانه هذا
من الامر الذي لا يطلع عليه غالبا الا النساء فان لم يكن
ذلك فاشيا قبل العقد فانه لا يثبت بشرط المشهور
قيد في المسئلتين واما الرجل مع المرأتين لا يثبت بشرط
الفشو في ذلك وبعبارة وبرجل وامرأة اي وليس الرجل
ابا ولا المرأة اما لاحدهما وقوله وبامرأتين اي وليست
احداهما اما لاحدهما وقوله وبرجلين اي اجنبيين
وقوله لا بامرأة اي وليست اما لاحدهما لانها تقرر ست
فلا تكرار ح وهل يشترط العدالة مع الفشو تردد ش
اي واذا قلنا بان ذلك يثبت في الصورتين اذا كان
فاشيا هل يشترط مع ذلك الفشو امر آخر وهو ثبوت
عدالة الرجل والمرأة او عدالة المرأتين او لا تشترط
العدالة لما مع عدم الفشو تردد ح وبرجلين لا بامرأة
ولو فشا ح يعني ان الرضاع يثبت بين الزوجين
بشهادة رجلين عدلين ان فاشا ام لا ولا يثبت
بشهادة امرأة ولو فشا قبل العقد ولو كانت
عدلة ح ويرجح التتره مطلقا ح يعني انه يستحب
التتره في كل شهادة لا توجب غرما فان كانت
شهادة امرأة واحدة سواء كانت ام احدهما او كانت
اجنبية او كانت شهادة رجل وحده ولو كان عدلا

من قولنا وثبت ايضا بشهادة امرأتين اذا كان فاشيا قبل العقد صح